تقرير يرصد نتائج قرارات محافظ العاصمة عدن وجهود مكافحة الفساد وإنقاذ عدن

ما أهم المعوقات التي تقف أمام المحافظ لملس؟

- كيف تعمدت الحكومات اليمنية جعل عدن أنموذجًا سيئًا؟
- تحديات ملحة تقف أمام المحافظ لملس.. ما هي؟
- تفاصيل جهود حثيثة لانتشال مؤسسات الدولة ومكافحة الفساد
- قرارات جديدة تستهدف ديوان العاصمة عدن.. تعرف عليها
- جملة من الإجراءات للحد من التدهور الاقتصادي ووقف تراجع العملة

«الأمناء» قسم الرصد والمتابعات:

تتمتع العاصمة الجنوبية عدن بمكانتها التاريخية والسياسية والاقتصادية، حيث شهدت اهتماما في جميع العهود منذ الاحتلال البريطاني وحتى في عهد الحزب الاشتراكي، إلا أن الحكومات اليمنية المتعاقبة عمدت على تحويل المدينة إلى نموذج سيئ، ما انعكس سلبا وأدى لانهيار البنية التحتية وشتى المرافق.

ورغم أن العاصمة عدن تحررت من ميليشيا صنعاء التي حاولت احتلالها في 2015م إلا أنها لم تهنأ، حيث سعى لوبي الفساد في حكومة هادي إلى إغراق المدينة -المنكوبة أصلا- بالأزمات المتكررة وعلى رأسها إهمال البنى التحتية ما أدى لتهالكها.

آمال الشعب الجنوبي في عدن باتت بسيطة، فمنها صيانة الطرق، إضافة إلى إعادة فتح أي طرق مغلقة حاليا، وإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي وتوفير الكهرباء، وإنقاذ عدن من وضعها المأساوي.

وبحسب مصادر فإن محافظ العاصمة عدن، الأمين العام لهيئة رئاس المجلس الانتقالي الجنوبي، الأستاذ أحمد لملس، يعتزم اتخاذ خطوات لتحقيق مكاسب خدمية واقتصادية للمدينة.

تحديات

المعضلة الحقيقية الكبرى التي تمر بها عدن منذ طرد عصابات الحوثي كانت في الدولة العميقة وقيادات الفساد والقيادات غير المؤهلة.

وخلال الفترة الماضية، وجهت أصابع الاتهام للشرعية الإخوانية بدعمها اللا محمود للفاسدين وتثبيت الدولة العميقة الفاسدة من شخصيات مقربة لجماعة الإخوان أو شخصيات في ديوان العاصمة عدن.

لن ينجح لملس طالما ورؤوس الفساد تسيطر وتتمدد في عدن ضاربة بهيبة الدولة عرض الحائط وقيامها بنشر المعاملات غير القانونية، ولا ننسى أن هذه الدولة العميقة الفاسدة ستعمل بكل قوتها لعرقلة أي مشروع جديد أو موازنة تخصص لعدن ولخدماتها الأمر الذي لن يسمح للمحافظ لملس أن يحقق أي إنجاز يذكر، فلا شيء يشغل بال أولئك إلا كيف يرفعون رصيدهم في البنوك وبالعملة الصعبة كذلك.

بناء مؤسسات الدولة

لم تعد مؤسسة المياه فرع عدن قادرة على صيانة أو تأهيل نفسها، ففي إحصائية سابقة تسببت حرب الحوثيين قبل أعوام بتدهور البنية التحتية للمياه والصرف الصحي بنسبة 65% تتضمن أبراج المياه ومحطة ضخ المياه وأنابيب المياه والمجاري ومحطات المعالجة والخزانات الأرضية.

وبعد انتهاء حرب الحوثيين قبل أعوام عديدة لم تقدم الحكومات اليمنية وحتى الآن الدعم اللازم لانتشال المؤسسة ولا حتى صيانة منظومة المياه والصرف الصحي والتي لا يمكن الاستغناء عنها وباتت هما يؤرق المواطنين ويفلسهم أحيانا أخرى.

وشكا عدد كبير من المواطنين من أهالي العاصمة عدن من سوء الخدمة، وتدهور منظومة المياه في مدينتهم منذ أعوام خصوصا في هذا العام، ما دفع المواطنين للاحتجاج وقطع وإحراق الطرقات أمام فرع المؤسسة بكريتر.

وتدخل محافظ عدن أحمد لملس لانتشال العاصمة عدن من فساد مؤسسة المياه وأصدر قرارا بتكليف المهندس عدنان الكاف للإشراف على المؤسسة، وإعادة تشغيلها وخدمة المواطنين.

إجراءات تنظيمية

وأصدر محافظ العاصمة عدن أحمد حامد لملس، قرارين بشأن إنشاء إدارة اللجان المجتمعية في ديوان المحافظة وتعيين مدير ونائب لها.

وتضمن القرار رقم (70) في مادته الأولى إنشاء إدارة اللجان المجتمعية العامة بديوان عام العاصمة عدن.

ونصت المادة الثانية من القرار على أن "يصدر بقرار من محافظ العاصمة عدن، رئيس المجلس المحلي للمحافظة، لائحة تنظيمية بمهام واختصاص هذه الإدارة على مستوى مركز ومديريات العاصمة عدن".

كما أصدر المحافظ لملس القرار رقم (71) والذي قضى في مادته الأولى بتعيين الأخ علي أحمد النمري مديرا عاما للجان المجتمعية العامة بديوان عام العاصمة.

وقضى في مادته الثانية تعيين الأخ عبدالرحمن محمد الشعوي نائبا لمدير عام اللجان المجتمعية العامة بديوان عام العاصمة.

وأشار القرار في مادته الثالثة على الجهات المعنية ذات العلاقة في العاصمة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار.

الحد من الانهيار الاقتصادي

كما اتخذ محافظ العاصمة عدن جملة من الإجراءات التي هدفت لوقف تدهور العملة، إذ تراجع سعر صرف الدولار في العاصمة عدن، بينما أوقفت شركات الصرافة عمليات البيع.

وحظر أحمد حامد لملس، محافظ العاصمة عدن، التعاملات والإيجارات السكنية والتجارية بالعملات الأجنبية والعربية، وكلف بوضع خطة عمل لإخضاع جميع التعاملات والعقود إلى العملة المحلية، وسريانها في غضون أسبوع.

ومنع لملس بيع وتداول عبوات المياه المعدنية الواردة من مناطق سيطرة مليشيا الحوثي الإرهابية، ووجه مصانع مياه الشرب المعدنية في أنحاء العاصمة ببيع قنينة المياه سعة 750 مل بـ150 ريالا، وسعة لترين بـ 150 ريالا، وسعة 20 لترا بسعر 300 ريال، وقرر سريان التعليمات الجديدة، بدءا من يوم 25 أكتوبر الجاري، لملاحقة المخالفين بتدابير قانونية.

وكذلك كلف أحمد حامد لملس، الأجهزة التنفيذية بشن حملة رقابة على أسواق بيع اللحوم.

وشدد على مطابقة أسعار البيع بالتسعيرة المعلنة من مؤسسة المسالخ في العاصمة عدن، ومعاقبة المحال المخالفة بإغلاقها وتغريم أصحابها.

وتتزامن الحملة مع جهود تنظيمية ورقابية على محال بيع الأسماك في السوق المحلية بالعاصمة، لضمان التزامها بالتسعيرة.

أخيرا

تشهد العاصمة الجنوبية عدن أزمات متكررة في المشتقات النفطية وانقطاعات مستمرة للتيار الكهربائي والمياه لأسباب مختلفة، يتعلق أغلبها بعجز حكومة الشرعية في توفير الاحتياجات الضرورية منها، وهو السيناريو المتكرر مع فترة كل محافظ لعدن ابتداء بالرئيس الزبيدي وانتهاء بالأستاذ احمد حامد لملس، فهل ينجح الأخير في "إدارة الأزمات" وتخطي هذه المرحلة العصيبة التي تمر بها عدن خاصة؟